

جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي: صراع السيطرة على العقل العالمي في النظام الدولي الجديد



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

الاستاذ الدكتور أرشد مزاحم مجبل الغريبي

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، جمهورية العراق ٢٠٢٦

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ أكتوبر ٢٠٢٦ م

الكلمات المفتاحية : جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي، النظام

الدولي، القوة الرقمية، البيانات الضخمة، الحرب المعرفية.

Abstract

This research examines the Geopolitics of Artificial Intelligence and its role in reshaping the balance of power and the international system, based on the premise that artificial intelligence has become a strategic resource over which states compete to enhance their political, economic, and military influence.

The study explores the transition from traditional geopolitics to digital geopolitics, the role of big data, algorithms, and cognitive warfare in international competition, as well as the rivalry between the United States of America and the People's Republic

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي ودورها في إعادة تشكيل موازين القوة والنظام الدولي، انطلاقاً من أن الذكاء الاصطناعي أصبح مورداً استراتيجياً تتنافس الدول على امتلاكه لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. ويتناول البحث التحول من الجيوبوليتيكا التقليدية إلى الجيوبوليتيكا الرقمية، ودور البيانات الضخمة والخوارزميات والحرب المعرفية في الصراع الدولي، فضلاً عن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على قيادة الذكاء الاصطناعي وانعكاساته على مستقبل النظام الدولي. ويخلص البحث إلى أن التفوق في الذكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي سيشكل أحد أهم محددات القوة الدولية، وأن مستقبل النظام الدولي سيكون مرتبطاً بقدرة الدول على تطوير منظومات وطنية للذكاء الاصطناعي وتعزيز استقلالها التكنولوجي.

ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية متقدمة أو أداة لتحسين الأداء الاقتصادي والإداري، بل أصبح ركيزة استراتيجية تؤثر في موازين القوى العالمية، وتمنح الدول المالكة له قدرة متزايدة على تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي. كما أضحت التحكم في البيانات الضخمة، وتطوير الخوارزميات، والسيطرة على المنصات الرقمية، عناصر أساسية في بناء القوة الوطنية الشاملة، الأمر الذي دفع القوى الكبرى إلى تبني استراتيجيات وطنية طموحة للهيمنة على هذا المجال، باعتباره أحد أهم ميادين الصراع الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق، برز مفهوم "السيطرة على العقل العالمي" ليعكس تحولاً في طبيعة الصراعات الدولية، إذ لم تعد المنافسة تقتصر على فرض السيطرة المادية على الأراضي أو الموارد، وإنما امتدت إلى التأثير في الإدراك الجمعي، وتوجيه الرأي العام، وصناعة السرديات، والتحكم في تدفقات المعلومات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات المتقدمة. وقد أدى ذلك إلى اتساع نطاق الحرب المعرفية، وتساعد التنافس على امتلاك أدوات التأثير الرقمي، بما يعكس انتقال الصراع الدولي إلى فضاءات جديدة تتداخل فيها التكنولوجيا مع السياسة والأمن والاقتصاد.

وتتجسد هذه التحولات بوضوح في احتدام المنافسة بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، حول قيادة الثورة الرقمية، والسيطرة على سلاسل إنتاج الرقائق الإلكترونية، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، في ظل سعي

of China for leadership in artificial intelligence and its implications for the future of the international system.

The research concludes that superiority in artificial intelligence and digital innovation will be one of the most important determinants of international power, and that the future of the international system will depend on the ability of states to develop national artificial intelligence systems and strengthen their technological independence.

Keywords: Geopolitics of Artificial Intelligence, International System, Digital Power, Big Data, Cognitive Warfare.

* المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقدین الأخيرین تحولات بنيوية عميقة تجاوزت الأبعاد التقليدية للقوة العسكرية والاقتصادية، لتشمل مجالات جديدة أصبحت تشكل محددات رئيسة للتنافس بين الدول الكبرى، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي. فقد انتقلت المنافسة الدولية من السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية والممرات البحرية إلى السيطرة على البيانات والخوارزميات والبنية التحتية الرقمية، الأمر الذي أفضى إلى ظهور ما يمكن تسميته بـ "جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي"، بوصفها أحد أبرز مظاهر التحول في طبيعة القوة داخل النظام الدولي المعاصر.

كل طرف إلى تعزيز مكانته في النظام الدولي وصياغة قواعد الحكومة الرقمية العالمية بما ينسجم مع مصالحه الاستراتيجية. كما أفرز هذا الواقع تحديات جديدة تتعلق بالسيادة الرقمية، والأمن السيبراني، والخصوصية، وأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، ومستقبل الاستقرار الدولي.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي بوصفها إطاراً جديداً لفهم التحولات في بنية النظام الدولي، والكشف عن الكيفية التي أصبح بها الذكاء الاصطناعي أداة لإعادة توزيع القوة والنفوذ بين الفاعلين الدوليين، مع التركيز على مفهوم "صراع السيطرة على العقل العالمي" باعتباره أحد أبرز أبعاد التنافس الجيوسياسي المعاصر. كما يناقش البحث انعكاسات هذا الصراع على مستقبل النظام الدولي، وإمكانية تشكل أنماط جديدة من الهيمنة الرقمية وإعادة رسم موازين القوى العالمية في العقود المقبلة.

أولاً: أهمية البحث.

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله أحد أكثر الموضوعات تأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة، والمتمثل في جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي، بوصفه أحد محددات القوة في النظام الدولي الجديد. كما يسعى إلى تحليل دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل موازين القوى، وبيان كيفية توظيفه في تحقيق النفوذ السياسي والاستراتيجي، وصناعة التأثير في الإدراك والرأي العام، بما يسهم في فهم طبيعة الصراعات الدولية المستقبلية والتحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي.

ثانياً: أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي: -

- ١- بيان مفهوم جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي وأبعاده في العلاقات الدولية.
 - ٢- تحليل دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل موازين القوى داخل النظام الدولي الجديد.
 - ٣- توضيح أدوات السيطرة على العقل العالمي من خلال البيانات والخوارزميات وتقنيات الذكاء الاصطناعي.
 - ٤- دراسة التنافس بين القوى الكبرى على قيادة تقنيات الذكاء الاصطناعي وانعكاساته الجيوسياسية.
 - ٥- استشراف مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي النفوذ الرقمي والسباق العالمي نحو الهيمنة في مجال الذكاء الاصطناعي.
- #### ثالثاً: إشكالية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تطور تكنولوجي، بل أصبح أحد أهم محددات القوة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، وأداة للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، الأمر الذي يثير تساؤلات حول طبيعة تأثيره في إعادة تشكيل موازين القوى، وحدود قدرته على تحقيق السيطرة على العقل العالمي عبر الفضاء الرقمي.

التساؤل الرئيس: -

- ١- كيف أسهمت جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل موازين القوى وصراع السيطرة على العقل العالمي في النظام الدولي الجديد؟
- ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، أبرزها: -

١- ما المقصود بجيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي، وما أهم مرتكزاتها النظرية؟

٢- كيف غيّر الذكاء الاصطناعي مفهوم القوة وأدوات النفوذ في النظام الدولي؟

٣- ما الآليات التي تُستخدم عبر الذكاء الاصطناعي للتأثير في الإدراك وصناعة الرأي العام والسيطرة على العقل العالمي؟

٤- كيف تتجسد المنافسة بين القوى الكبرى في مجال الذكاء الاصطناعي، وما أهدافها الجيوسياسية؟

٥- ما انعكاسات سباق الذكاء الاصطناعي على مستقبل النظام الدولي وموازن القوى العالمية؟

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أهم مرتكزات القوة الجيوسياسية في النظام الدولي الجديد، وأن تزايد قدرة الدول على امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها والسيطرة على البيانات والخوارزميات يعزز من نفوذها السياسي والاستراتيجي، ويمنحها أدوات متقدمة للتأثير في الإدراك وصناعة الرأي العام، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى الدولية، ويفضي إلى بروز نمط جديد من التنافس العالمي يتمحور حول السيطرة على العقل العالمي والهيمنة الرقمية.

خامساً: منهج البحث.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، من خلال وصف مفهوم جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي وتحليل أبعاده وتأثيراته في النظام الدولي الجديد، فضلاً عن المنهج المقارن للمقارنة بين استراتيجيات القوى

الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي وتوظيفه لتحقيق النفوذ الجيوسياسي. كما يستعين البحث بمنهج تحليل النظم لتفسير أثر الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، وتفسير التفاعلات بين الفاعلين الدوليين في ظل التحولات الرقمية المتسارعة.

سادساً: حدود البحث.

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي بوصفها أحد محددات القوة في النظام الدولي الجديد، مع التركيز على أثر الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل موازين القوى، والتنافس بين القوى الكبرى، وأدوات السيطرة على العقل العالمي من خلال البيانات والخوارزميات والحرب المعرفية.

الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الممتدة من عام 2016، التي شهدت الانطلاقة الواسعة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات الاستراتيجية، وحتى الوقت الحاضر.

الحدود المكانية: يركز البحث على النظام الدولي بوجه عام، مع إيلاء اهتمام خاص للتنافس بين القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، بوصفهما الفاعلين الرئيسيين في سباق الذكاء الاصطناعي العالمي.

* **جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي وتحولات القوة في النظام الدولي الجديد**

يُعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز المتغيرات التي أسهمت في إعادة صياغة مفاهيم القوة والنفوذ في البيئة الدولية المعاصرة، إذ لم يعد أثره مقتصرًا على الجوانب التقنية، بل امتد

ليشكل بعداً جيوبوليتيكياً جديداً يؤثر في طبيعة التفاعلات الدولية وتوازنات القوى. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي والنظري لـ جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي، وتحليل دورها في التحولات التي يشهدها النظام الدولي الجديد. ولتحقيق ذلك، قُسم المبحث إلى مطلبين؛ يتناول المطلب الأول الأسس النظرية لـ جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي، في حين يركز المطلب الثاني على دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل النظام الدولي وتحولات القوة العالمية.

١- الأسس النظرية لـ جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي.

يمثل فهم الأسس النظرية لـ جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي مدخلاً رئيساً لتحليل التحولات التي يشهدها النظام الدولي في ظل الثورة الرقمية المتسارعة. فقد أدى التطور المتنامي في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز مفاهيم جديدة للقوة والنفوذ، تجاوزت الأبعاد الجغرافية التقليدية لتشمل السيطرة على البيانات والخوارزميات والبنية التحتية الرقمية. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب الإطار المفاهيمي والنظري لـ جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي، من خلال الفرع الأول الذي يعرض مفهومها وتطورها في الفكر الجيوسياسي، والفرع الثاني الذي يبين مكانة الذكاء الاصطناعي بوصفه مورداً استراتيجياً في إعادة تعريف القوة الدولية.

الفرع الأول: مفهوم جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي وتطوره في الفكر الجيوسياسي.

أحدثت الثورة الرقمية تحولاً عميقاً في طبيعة العلاقات الدولية، فلم تعد القوة ترتبط حصرياً بالموقع الجغرافي أو القدرات العسكرية والاقتصادية، بل أصبحت التكنولوجيا المتقدمة، ولاسيما الذكاء الاصطناعي، أحد أهم محددات النفوذ الدولي. ونتيجة لذلك برز مفهوم جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي بوصفه إطاراً تحليلياً جديداً يفسر التنافس بين الدول على امتلاك التكنولوجيا والبيانات والخوارزميات، ويبين أثرها في إعادة تشكيل النظام الدولي. ولتوضيح هذا المفهوم، سيتم تناول الموضوع من خلال ثلاثة محاور رئيسة.

أولاً: مفهوم جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي: ارتبط مفهوم الجيوبوليتيكا تاريخياً بالعلاقة بين الجغرافيا والقوة، إذ ركزت الأدبيات الكلاسيكية على تأثير الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والممرات البحرية في بناء قوة الدولة وصياغة سياساتها الخارجية^(١). إلا أن التطورات التكنولوجية التي رافقت الثورة الصناعية الرابعة أوجدت متغيرات جديدة دفعت إلى إعادة النظر في هذا المفهوم، بعدما أصبحت التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي من أهم مصادر القوة والنفوذ في البيئة الدولية.

ففي القرن الحادي والعشرين، لم تعد السيطرة على الأرض أو الموارد الطبيعية وحدها كافية لتحقيق التفوق الاستراتيجي، بل أصبحت السيطرة على البيانات والخوارزميات، والحوسبة السحابية، وأشباه الموصلات،

(1) Halford J. Mackinder, Democratic Ideals and Reality, Constable and Company, London, 1919p43

وشبكات الاتصال العالمية، عناصر حاسمة في تحديد مكانة الدولة داخل النظام الدولي^(٢).

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي بأنها: دراسة أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية، وتحليل التنافس بين الدول على امتلاك البيانات والخوارزميات والبنية الرقمية بوصفها أدوات لتحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري.

ولا يقتصر هذا المفهوم على الجانب التقني، وإنما يمتد إلى دراسة كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في صياغة السياسات العامة، وإدارة الأزمات، وتحليل المعلومات الاستخبارية، وتعزيز الأمن القومي، وصناعة القرار الاستراتيجي، وهو ما جعله أحد أهم موضوعات الدراسات الجيوسياسية المعاصرة^(٣).

اذ مثلت المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في مجال الذكاء الاصطناعي نموذجًا واضحًا لجيوبوليتيكا التكنولوجيا، إذ اتجه الطرفان إلى ضخ مئات المليارات من الدولارات في البحث العلمي، وإنتاج الرقائق الإلكترونية، والحوسبة الفائقة، والذكاء الاصطناعي التوليدي، مع فرض قيود متبادلة على تصدير التقنيات المتقدمة، في محاولة لضمان التفوق الاستراتيجي.

يكشف هذا المثال أن التنافس الدولي لم يعد يدور حول السيطرة على الموارد الطبيعية فقط، بل أصبح يركز على

السيطرة على المعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى انتقال الجيوبوليتيكا من بعدها الجغرافي التقليدي إلى بعدها الرقمي، وجعل الذكاء الاصطناعي أحد أهم أدوات القوة في النظام الدولي الجديد.

ثانيًا: تطور الفكر الجيوسياسي في ظل الثورة الرقمية: شهد الفكر الجيوسياسي تطورًا مستمرًا منذ نهاية القرن التاسع عشر، إذ انطلق من تفسير القوة على أساس الجغرافيا الطبيعية، ثم توسع ليشمل الاقتصاد والطاقة، وصولًا إلى التكنولوجيا والفضاء السبراني. وقد أسهمت الثورة الرقمية في إعادة تعريف مفهوم المجال الحيوي للدولة، فلم يعد مقتصرًا على الحدود البرية والبحرية، بل أصبح يشمل المجال الإلكتروني والفضاء الرقمي، الذي تحول إلى ميدان رئيس للتنافس الدولي^(٤).

وأصبحت البيانات الضخمة تمثل موردًا استراتيجيًا يوازي في أهميته النفط خلال القرن العشرين، بينما غدت الخوارزميات بمثابة أدوات لإدارة الاقتصاد، وتوجيه الأسواق، وتحليل السلوك البشري، والتأثير في الرأي العام، وهو ما أوجد مفهوم "السيادة الرقمية"، الذي يعبر عن قدرة الدولة على التحكم في بياناتها وبنيتها الرقمية بعيدًا عن الهيمنة الخارجية.

اذ برز الدور الجيوسياسي للتكنولوجيا الرقمية خلال الحرب الروسية-الأوكرانية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل صور الأقمار الصناعية، والتعرف على الأهداف العسكرية، ورصد التحركات الميدانية، فضلًا عن

Future, Little, Brown and Company, New York, 2021. P 54

(4)Joseph S. Nye Jr., The Future of Power, PublicAffairs, New York, 2011. P 76.

(2)Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution, World Economic Forum, Geneva, 2016.

(3)Henry Kissinger, Eric Schmidt & Daniel Huttenlocher, The Age of AI: And Our Human

استخدام الخوارزميات في مكافحة الهجمات السيبرانية وتحليل المعلومات الاستخبارية بصورة لحظية.

توضح هذه الحالة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد وسيلة لتحسين الأداء العسكري، بل أصبح عنصراً رئيساً في صياغة التوازنات الجيوسياسية، الأمر الذي يعكس تطور الفكر الجيوسياسي نحو استيعاب الأبعاد الرقمية بوصفها جزءاً من البيئة الاستراتيجية الدولية.

ثالثاً: خصائص جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي: تتميز جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي بعدد من الخصائص التي تميزها عن الجيوبوليتيكا التقليدية، من أبرزها سرعة التطور التقني، والطابع العابر للحدود، والاعتماد على البيانات الضخمة، والتداخل بين القطاعين العام والخاص، وارتباطها الوثيق بالأمن القومي والاقتصاد الرقمي.

كما تتسم هذه الجيوبوليتيكا بأنها تقوم على المنافسة المستمرة في مجالات الابتكار والبحث العلمي، إذ لم تعد القوة تقاس بعدد الجنود أو حجم الأراضي فقط، وإنما أصبحت تقاس أيضاً بعدد براءات الاختراع، والاستثمارات في البحث والتطوير، وكفاءة البنية الرقمية، والقدرة على إنتاج نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة⁽⁵⁾.

اذ يعكس السباق العالمي لإنتاج الرقائق الإلكترونية المتقدمة، ولاسيما بين شركات مثل NVIDIA و Intel و TSMC، أهمية البنية التكنولوجية في تعزيز المكانة

الجيوسياسية للدول، إذ أصبحت هذه الصناعات تمثل أساساً لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي العسكرية والمدنية.

تكشف هذه التطورات أن القوة في القرن الحادي والعشرين أصبحت ترتبط بالقدرة على الابتكار التكنولوجي أكثر من ارتباطها بالعوامل الجغرافية التقليدية، وهو ما يفسر تحول الذكاء الاصطناعي إلى أحد أهم مراكز التنافس الدولي. يتضح أن جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي تمثل امتداداً معاصراً للفكر الجيوسياسي، إلا أنها تختلف عنه في انتقالها من التركيز على الجغرافيا المادية إلى الجغرافيا الرقمية. وقد أدى ذلك إلى إعادة تعريف مصادر القوة والنفوذ، فأصبحت البيانات والخوارزميات والقدرات التكنولوجية عناصر رئيسة في تحديد مكانة الدول داخل النظام الدولي، الأمر الذي يجعل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز محددات الصراع والتعاون في القرن الحادي والعشرين.

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي بوصفه مورداً استراتيجياً في إعادة تعريف القوة الدولية.

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحول جذري في مفهوم القوة داخل النظام الدولي، إذ لم تعد القوة تُقاس بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية وحدها، بل أصبحت تعتمد بدرجة متزايدة على امتلاك المعرفة، والبيانات، والخوارزميات، والبنية التحتية الرقمية. ونتيجة لذلك، تحول الذكاء الاصطناعي من كونه تقنية مساندة إلى مورد استراتيجي تتنافس الدول على امتلاكه وتطويره، لما يوفره من

⁽⁵⁾Kai-Fu Lee, AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World Order, Houghton Mifflin Harcourt, Boston, 2018. P 32.

مزايًا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. ولتوضيح ذلك، يتناول هذا الفرع أبعاد الذكاء الاصطناعي بوصفه مصدرًا للقوة الدولية، وانعكاساته على إعادة تشكيل التوازنات العالمية.

أولاً: الذكاء الاصطناعي وتحول مفهوم القوة الدولية: شهد مفهوم القوة في العلاقات الدولية تطورًا متواصلًا، فقد ارتبط في بداياته بالقوة العسكرية والسيطرة الإقليمية، ثم اتسع ليشمل القوة الاقتصادية والتكنولوجية، وصولًا إلى المرحلة الراهنة التي أصبحت فيها المعرفة والابتكار الرقمي أحد أهم محددات المكانة الدولية للدول. وفي هذا الإطار، أصبح الذكاء الاصطناعي موردًا استراتيجيًا قادرًا على تعزيز عناصر القوة الوطنية الشاملة، من خلال دعم عملية صنع القرار، وتحليل البيانات، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتطوير القدرات الدفاعية، وتحقيق التفوق التكنولوجي^(٦).

ولم يعد امتلاك الموارد الطبيعية أو التفوق العسكري وحده كافيًا لضمان المكانة الدولية، بل أصبح امتلاك منصات الذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، والقدرات الحاسوبية، وأشباه الموصلات، من المؤشرات الرئيسة للقوة. كما أضحت الشركات التكنولوجية الكبرى جزءًا من منظومة القوة الوطنية، لما تمتلكه من إمكانيات تقنية ومالية تفوق في بعض الأحيان قدرات العديد من الدول.

اذ يُعد برنامج Stargate الذي أعلنته الولايات المتحدة، إلى جانب الاستثمارات الضخمة في مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي، مثالًا على إدراك القوى الكبرى أن التفوق

في هذا المجال يمثل ركيزة للأمن القومي والقيادة العالمية، كما يعكس إطلاق الصين خطة تطوير الذكاء الاصطناعي حتى عام ٢٠٣٠ إدراكًا ماثلاً لأهمية هذا المورد في تحقيق الريادة الدولية^(٧).

تكشف هذه التطورات أن الذكاء الاصطناعي لم يعد قطاعًا اقتصاديًا منفصلاً، بل أصبح عنصرًا بنيويًا في القوة الوطنية، وأحد أهم معايير قياس المكانة الدولية للدول، الأمر الذي أدى إلى إعادة تعريف مفهوم القوة بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الرقمية.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي وأثره في تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية: أصبح الذكاء الاصطناعي محركًا رئيسًا للنمو الاقتصادي العالمي، من خلال رفع الإنتاجية، وتحسين كفاءة الصناعات، وتطوير الخدمات المالية والصحية واللوجستية، ودعم الابتكار العلمي. كما أدى إلى بروز اقتصاد رقمي يعتمد بصورة متزايدة على البيانات والخوارزميات، وهو ما منح الدول المتقدمة ميزة تنافسية في الأسواق العالمية^(٨).

وفي المجال العسكري، أسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة القيادة والسيطرة، والطائرات المسيّرة، والأسلحة ذاتية التشغيل، وتحليل المعلومات الاستخبارية، والإنذار المبكر، فضلًا عن تحسين كفاءة العمليات العسكرية وتقليل الزمن اللازم لاتخاذ القرار.

أظهرت الحرب الروسية-الأوكرانية الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل صور الأقمار الصناعية، ورصد تحركات القوات، وإدارة الطائرات المسيّرة، وتحليل البيانات

^(٨)Klaus Schwab, op cit, p88.

^(٦)Joseph S. Nye Jr., op cit, p32.

^(٧)Henry Kissinger, op cit, p72.

الميدانية بصورة آنية، الأمر الذي منح الأطراف المتحاربة قدرات عملية لم تكن متاحة في الحروب التقليدية.

يعكس هذا المثال انتقال الذكاء الاصطناعي من كونه وسيلة تقنية إلى عنصر مؤثر في معادلات الردع والتوازن العسكري، بما يجعل امتلاك هذه التكنولوجيا عاملاً أساسياً في تحقيق التفوق الاستراتيجي للدول.

ثالثاً: الذكاء الاصطناعي والتنافس بين القوى الكبرى: أدى إدراك الدول لأهمية الذكاء الاصطناعي إلى احتدام المنافسة الدولية في هذا المجال، ولاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، حيث تسعى كل منهما إلى احتلال موقع الريادة في إنتاج الرقائق الإلكترونية، وتطوير النماذج اللغوية، والحوسبة الفائقة، والبيانات الضخمة، والبنية التحتية الرقمية^(٩).

وقد اتخذ هذا التنافس أشكالاً متعددة، شملت فرض قيود على تصدير الرقائق الإلكترونية، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وتقديم الدعم الحكومي للشركات الوطنية، وإبرام شراكات دولية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وهو ما جعل الذكاء الاصطناعي أحد أهم ميادين الصراع الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين.

فرضت الولايات المتحدة قيوداً على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين، في حين كثفت الصين استثماراتها في الصناعات المحلية لأشباه الموصلات، وأطلقت

نماذج ذكاء اصطناعي متقدمة، في إطار سعيها إلى تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وتحقيق الاكتفاء التقني.

تكشف هذه السياسات أن الصراع لم يعد يدور حول الأسواق أو الموارد الطبيعية فحسب، وإنما أصبح يتمحور حول السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة، باعتبارها المصدر الرئيس للقوة والنفوذ في النظام الدولي الجديد.

رابعاً: الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل موازين القوى الدولية: أدى انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى إعادة توزيع عناصر القوة بين الفاعلين الدوليين، حيث أصبحت الدول الأكثر قدرة على إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا أكثر تأثيراً في صياغة قواعد النظام الدولي. كما برزت الشركات التكنولوجية الكبرى بوصفها فاعلاً مؤثراً في العلاقات الدولية، نتيجة امتلاكها البيانات والبنية الرقمية التي تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات الاقتصادية^(١٠).

وأصبح التفوق في الذكاء الاصطناعي عاملاً مؤثراً في رسم التحالفات الدولية، وتحديد اتجاهات الاستثمار، وصياغة السياسات التجارية والتكنولوجية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة النظام الدولي وتوازناته.

أدى النجاح العالمي للنماذج التوليدية، مثل ChatGPT و Gemini و DeepSeek، إلى تصاعد المنافسة بين الدول والشركات لتطوير نماذج أكثر تقدماً، وتحويل الذكاء الاصطناعي إلى أحد أهم مجالات الاستثمار

⁽¹⁰⁾Luciano Floridi, The Fourth Revolution: How the Infosphere Is Reshaping Human Reality, Oxford University Press, Oxford, 2014.

⁽⁹⁾Kai-Fu Lee, op cit, p32.

الاستراتيجي، مع ارتباط ذلك بالأمن القومي والقدرة على التأثير الدولي.

يتضح أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة للابتكار التقني، بل أصبح موردًا استراتيجيًا يعيد توزيع القوة بين الدول، ويؤثر في مستقبل النظام الدولي، ويعزز ظهور أنماط جديدة من الهيمنة الرقمية تقوم على المعرفة والبيانات والقدرات الحاسوبية أكثر من اعتمادها على عناصر القوة التقليدية.

يتبين أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أهم الموارد الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، وأن امتلاكه وتطويره يمثلان عنصرًا حاسمًا في تعزيز القوة الوطنية وإعادة تشكيل موازين القوى الدولية. كما أدى إلى انتقال التنافس الدولي من المجالات التقليدية إلى الفضاء الرقمي، حيث أصبحت البيانات والحوارميات والبنية التحتية التكنولوجية أدوات رئيسة للنفوذ والهيمنة، الأمر الذي يجعل الذكاء الاصطناعي أحد المرتكزات الأساسية للنظام الدولي الجديد.

٢- الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل النظام الدولي.

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل التي أسهمت في إحداث تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي، من خلال إعادة صياغة مفاهيم القوة والنفوذ، وتغيير طبيعة التفاعلات بين الفاعلين الدوليين. ولم تعد المنافسة الدولية تقتصر على المجالات العسكرية والاقتصادية التقليدية، بل امتدت إلى الفضاء الرقمي والتفوق التكنولوجي بوصفهما ركيزتين أساسيتين في تشكيل موازين القوى العالمية. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المطلب أثر الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل النظام الدولي،

من خلال بيان التحول من الجيوبوليتيكا التقليدية إلى الجيوبوليتيكا الرقمية في الفرع الأول، ثم تحليل انعكاسات الذكاء الاصطناعي على بنية النظام الدولي وتوازنات القوة العالمية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التحول من الجيوبوليتيكا التقليدية إلى الجيوبوليتيكا الرقمية.

شهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات بنوية متسارعة تجاوزت حدود التغيرات العسكرية والاقتصادية التقليدية، لتشمل المجال الرقمي الذي أصبح أحد أهم ميادين التنافس بين الدول. ولم يعد الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية وحدهما يحددان مكانة الدولة في النظام الدولي، بل برزت التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بوصفها عناصر جديدة لإنتاج القوة والنفوذ. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة صياغة المفاهيم الجيوسياسية التقليدية، وظهور ما يعرف بالجيوبوليتيكا الرقمية، التي أصبحت الإطار الأكثر قدرة على تفسير طبيعة التنافس الدولي في عصر الثورة الصناعية الرابعة.

أولاً: التحول في مفهوم المجال الجيوسياسي: ارتبطت الجيوبوليتيكا التقليدية بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والقوة السياسية، إذ انطلقت من فرضية أن الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية يمثلان الأساس الذي تُبنى عليه القوة الوطنية للدول، وهو ما انعكس في معظم الأدبيات الكلاسيكية التي تناولت مفهوم المجال الحيوي، والقوة البحرية، وقلب العالم، والأطراف الساحلية، باعتبارها ركائز لتفسير الصراع الدولي^(١١).

(١١) هالفورد ماكيندر، المثل الديمقراطية والواقع، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠١، ص ٤٣.

وقد أسهمت هذه الرؤية في تفسير جانب كبير من الصراعات الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ انصب اهتمام القوى الكبرى على السيطرة على الممرات البحرية، ومصادر الطاقة، وخطوط التجارة العالمية، والمناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية، بوصفها أدوات رئيسة لضمان التفوق السياسي والعسكري. إلا أن الثورة الرقمية أوجدت واقعاً مختلفاً، فلم تعد السيطرة على الأرض وحدها كافية لتحقيق النفوذ، بل أصبح التحكم في البنية التحتية الرقمية والبيانات عنصراً لا يقل أهمية عن السيطرة على الجغرافيا التقليدية⁽¹²⁾.

وقد انعكس هذا التحول في انتقال اهتمام الدول من بناء القواعد العسكرية التقليدية فقط، إلى الاستثمار في مراكز البيانات العملاقة، والكابلات البحرية لنقل المعلومات، والحوسبة السحابية، وشبكات الاتصالات فائقة السرعة، باعتبارها ركائز جديدة للأمن القومي. وأصبحت هذه البنى التحتية تمثل شريان الاقتصاد الرقمي العالمي، مما جعلها أهدافاً استراتيجية للدول الكبرى في سياق التنافس الجيوسياسي.

ويمثل مشروع الكابلات البحرية العالمية لنقل البيانات مثلاً واضحاً على هذا التحول، إذ يمر أكثر من ٩٥٪ من حركة الإنترنت الدولية عبر هذه الكابلات، وهو ما دفع الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي إلى التنافس على تمويلها وتأمينها والسيطرة على مساراتها، لما تمثله من أهمية اقتصادية وأمنية واستراتيجية.

تكشف هذه الحالة أن الجغرافيا لم تفقد أهميتها، وإنما تغير مضمونها، إذ أصبحت الجغرافيا الرقمية امتداداً للجغرافيا

التقليدية، وأصبح التحكم في تدفقات البيانات يعادل في أهميته التحكم في المضائق البحرية وطرق التجارة الدولية.

ثانياً: من الجغرافيا الطبيعية إلى الجغرافيا الرقمية: أحدثت الثورة الصناعية الرابعة تحولاً نوعياً في مفهوم المجال الجيوسياسي، إذ انتقلت المنافسة الدولية تدريجياً من السيطرة على الموارد الطبيعية إلى السيطرة على المعرفة والتكنولوجيا والبيانات. وأصبحت الخوارزميات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الفائقة، والاتصالات الكمية، من أهم عناصر القوة في البيئة الدولية، لأنها تمنح الدول القدرة على إدارة الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الأمن القومي، ودعم عملية صنع القرار⁽¹³⁾.

وفي ضوء هذا التحول، برز مفهوم السيادة الرقمية باعتباره أحد الأبعاد الجديدة للسيادة الوطنية، ويقصد به قدرة الدولة على حماية بياناتها، والتحكم في بنيتها الرقمية، وإدارة فضاءها السيبراني بعيداً عن الهيمنة الخارجية. وأصبح هذا المفهوم يحتل مكانة متقدمة في الاستراتيجيات الوطنية للدول الكبرى، نظراً لارتباطه المباشر بالأمن الاقتصادي والسياسي والعسكري. كما أدى تطور الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تعريف مفهوم الحدود، فلم تعد الحدود السياسية تمثل العائق الرئيس أمام انتقال المعلومات أو التأثير في المجتمعات، بل أصبح الفضاء الإلكتروني قادراً على تجاوز الحدود الجغرافية خلال ثوانٍ معدودة، وهو ما أوجد بيئة دولية أكثر تعقيداً من حيث طبيعة التهديدات والتفاعلات.

اذ آثار نشر شبكات الجيل الخامس منافسة دولية واسعة، بعدما اعتبرت العديد من الدول أن السيطرة على هذه التكنولوجيا تمنح صاحبها قدرة على إدارة البنية الرقمية

(13) Henry Kissinger, op cit, p72.

(12) Klaus Schwab, op cit, p88.

المستقبلية، ولذلك فرضت الولايات المتحدة قيودًا على استخدام معدات شركة Huawei الصينية في عدد من الدول الحليفة، بحجة ارتباطها بالأمن القومي.

يعكس هذا المثال أن المنافسة التكنولوجية أصبحت جزءًا من التنافس الجيوسياسي، وأن البنية الرقمية تحولت إلى أحد أهم عناصر القوة الدولية، الأمر الذي يؤكد انتقال مركز الثقل من الجغرافيا الطبيعية إلى الجغرافيا الرقمية.

ثالثاً: الذكاء الاصطناعي بوصفه ركيزة للجيوبوليتيكا الرقمية:
يمثل الذكاء الاصطناعي الركيزة الأساسية للجيوبوليتيكا الرقمية، لما يوفره من قدرات واسعة في تحليل البيانات، والتنبؤ بالاتجاهات، وإدارة الأزمات، وتطوير الأنظمة العسكرية والاقتصادية. كما أدى إلى تعزيز مكانة الدول التي تمتلك بنية تحتية متقدمة في مجالات الحوسبة والبرمجيات والبحث العلمي، وجعلها أكثر قدرة على التأثير في النظام الدولي^(١٤).

وأصبح الاستثمار في الذكاء الاصطناعي جزءًا من استراتيجيات الأمن القومي، حيث أعلنت العديد من الدول خططاً وطنية لتطويره، وربطت بين التفوق التكنولوجي والحفاظ على مكانتها الدولية. كما توسع دور الشركات التكنولوجية الكبرى في صياغة البيئة الدولية، نتيجة امتلاكها البيانات والمنصات الرقمية التي يعتمد عليها مئات الملايين من المستخدمين حول العالم.

أدى إطلاق نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل ChatGPT، ثم دخول الشركات الصينية إلى المنافسة عبر نماذج متقدمة، إلى تصاعد سباق عالمي في تطوير النماذج اللغوية

الضخمة، وأصبح هذا المجال أحد أبرز مؤشرات التفوق العلمي والتكنولوجي بين القوى الكبرى.

يكشف هذا التطور أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية للإنتاج أو الأتمتة، بل تحول إلى أداة لإعادة تشكيل موازين القوى الدولية، وأصبح أحد أهم محددات المكانة الجيوسياسية للدول في القرن الحادي والعشرين.

رابعاً: الجيوبوليتيكا الرقمية وإعادة تشكيل التنافس الدولي:
أدت التحولات الرقمية إلى إعادة صياغة طبيعة التنافس بين القوى الكبرى، إذ انتقلت المنافسة من السيطرة على الموارد الطبيعية والممرات البحرية إلى السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة والبيانات والقدرات الحاسوبية. ونتيجة لذلك، أصبحت الصناعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والحوسبة السحابية، والاتصالات المتقدمة، تمثل ركائز للتفوق الجيوسياسي، وأحد أهم معايير قياس القوة في النظام الدولي^(١٥).

ولم يعد هذا التنافس مقتصرًا على الجوانب الاقتصادية، بل امتد ليشمل الأمن القومي، والسياسة الخارجية، والتحالفات الدولية، حيث أصبحت التكنولوجيا عنصرًا حاكمًا في رسم السياسات الدولية. وقد انعكس ذلك في اتجاه العديد من الدول إلى إصدار استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وتقديم الدعم الحكومي للشركات الوطنية العاملة في الصناعات الرقمية، بهدف تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وتحقيق الاستقلال التقني.

وفي هذا الإطار، برزت الولايات المتحدة بوصفها الدولة الأكثر تقدمًا في تطوير البرمجيات ونماذج الذكاء

(15) Kai-Fu Lee, op cit, p2.

(14) Joseph S. Nye Jr., op cit, p32.

الاصطناعي والشركات الرقمية الكبرى، في حين ركزت الصين على بناء قاعدة صناعية وتقنية متكاملة تعتمد على التصنيع المحلي، والاستثمار في الحوسبة الفائقة، والذكاء الاصطناعي، وأشبه الموصلات، وتوسيع الأسواق الرقمية ضمن مبادرة "الحزام والطريق الرقمي". أما الاتحاد الأوروبي فقد اتجه إلى بناء نموذج يقوم على تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية وتعزيز السيادة الرقمية، بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار والضوابط القانونية^(١٦).

اذ أقرت الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة حزمة تشريعات لدعم صناعة الرقائق الإلكترونية، وفي مقدمتها قانون الرقائق والعلوم (CHIPS and Science Act)، بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الخارجية. وفي المقابل، رفعت الصين حجم استثماراتها الحكومية في قطاع أشباه الموصلات، وقدمت حوافز مالية كبيرة للشركات الوطنية لتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة القيود الأمريكية. توضح هذه التطورات أن الرقائق الإلكترونية لم تعد مجرد منتج صناعي، وإنما أصبحت أصلاً استراتيجياً تتحكم من خلاله الدول في مستقبل الصناعات الرقمية والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي جعلها إحدى أهم أدوات الصراع الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين.

خامساً: انعكاسات الجيوبوليتيكا الرقمية على بنية النظام الدولي: أفرزت الجيوبوليتيكا الرقمية تحولات عميقة في بنية النظام الدولي، تمثلت في بروز أنماط جديدة من القوة تقوم على امتلاك المعرفة والبيانات والقدرات التكنولوجية. وأصبحت الشركات الرقمية الكبرى تمتلك تأثيراً متزايداً في الاقتصاد العالمي،

وفي إدارة المعلومات، وفي توجيه الرأي العام، الأمر الذي منحها دوراً يتجاوز الدور الاقتصادي التقليدي ليقرب من أدوار بعض الفاعلين الدوليين^(١٧).

كما أدت هذه التحولات إلى اتساع مفهوم الأمن القومي ليشمل أمن المعلومات، وأمن الفضاء السيبراني، وأمن البيانات، وحماية البنية التحتية الرقمية، بعد أن كانت هذه المجالات تُعد قضايا فنية أو تقنية. وأصبحت الهجمات السيبرانية، وتسريب البيانات، واختراق الشبكات الحيوية، تمثل تهديدات مباشرة لاستقرار الدول، الأمر الذي دفع العديد من الحكومات إلى إنشاء قيادات عسكرية متخصصة في الأمن السيبراني، وتطوير منظومات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد المخاطر والاستجابة لها.

ومن جهة أخرى، أسهمت الجيوبوليتيكا الرقمية في زيادة التنافس على وضع المعايير الدولية المنظمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ تسعى القوى الكبرى إلى فرض نماذجها التنظيمية والقانونية على النظام الدولي، بما يحقق مصالحها الاستراتيجية ويعزز نفوذها في الاقتصاد الرقمي العالمي.

أصدر الاتحاد الأوروبي قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act)، الذي يعد أول إطار تشريعي شامل لتنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وفق مستويات المخاطر، في حين اعتمدت الولايات المتحدة نهجاً أكثر مرونة يقوم على تشجيع الابتكار مع وضع ضوابط تنفيذية، بينما فضلت الصين نموذجاً يقوم على الرقابة الحكومية والتنظيم المركزي.

تعكس هذه النماذج اختلاف الرؤى السياسية والقانونية بين القوى الكبرى، كما تؤكد أن المنافسة لم تعد تقتصر

⁽¹⁷⁾Kai-Fu Lee, op cit, p32.

⁽¹⁶⁾Luciano Floridi, op cit, p٣٤.

على تطوير التكنولوجيا، بل امتدت إلى صياغة القواعد التي تحكم استخدامها عالميًا، وهو ما يمنح الدول القدرة على فرض معاييرها نفوذًا طويل الأمد داخل النظام الدولي.

يتضح أن التحول من الجيوبوليتيكا التقليدية إلى الجيوبوليتيكا الرقمية يمثل أحد أهم مظاهر التحول في النظام الدولي المعاصر، حيث انتقلت مصادر القوة من الاعتماد الرئيس على الجغرافيا والموارد الطبيعية إلى الاعتماد على التكنولوجيا والبيانات والذكاء الاصطناعي. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم القوة، وظهور مجالات جديدة للتنافس الدولي تتمحور حول السيطرة على البنية الرقمية وسلاسل التوريد التكنولوجية والقدرات الحاسوبية. كما أفرزت الجيوبوليتيكا الرقمية أنماطًا جديدة من التفاعلات الدولية، أصبح فيها التفوق التقني شرطًا أساسيًا لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري، وهو ما يجعل الذكاء الاصطناعي أحد أهم محددات النظام الدولي في المستقبل المنظور.

الفرع الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في بنية النظام الدولي وتوازنات القوة العالمية.

أدى التطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي، إذ تجاوز تأثيره الجوانب التقنية والاقتصادية ليصبح عاملاً مؤثرًا في إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين. وأصبحت الدول الأكثر امتلاكًا للقدرات الرقمية والبنية التحتية التكنولوجية أكثر قدرة على التأثير في البيئة الدولية، الأمر الذي جعل الذكاء الاصطناعي أحد أهم محددات التوازنات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

أولاً: الذكاء الاصطناعي وإعادة توزيع القوة في النظام الدولي: ارتبطت بنية النظام الدولي تاريخيًا بتوزيع القوة بين الدول الكبرى، إذ كان التفوق العسكري والاقتصادي يمثل الأساس في تحديد مكانة الدولة داخل النظام الدولي. إلا أن الثورة الرقمية أوجدت بعدًا جديدًا للقوة، يتمثل في القدرة على إنتاج التكنولوجيا المتقدمة وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو ما أدى إلى إعادة ترتيب مراكز النفوذ العالمي⁽¹⁸⁾.

وقد أصبحت الدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية متقدمة، ومراكز بحث علمي، وقدرات عالية في مجالات الحوسبة الفائقة وأشباه الموصلات، أكثر قدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي وصنع القرار الدولي. ونتيجة لذلك، لم تعد القوة تقاس بحجم القوات المسلحة أو الناتج المحلي الإجمالي فقط، وإنما بقدرة الدولة على إنتاج المعرفة والسيطرة على البيانات وتطوير الخوارزميات.

أصبحت الولايات المتحدة والصين تتصدران المؤشرات العالمية في الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، واستقطاب الكفاءات العلمية، وتطوير النماذج اللغوية الضخمة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مكانتهما في النظام الدولي، ودفع بقية القوى الكبرى إلى زيادة استثماراتها في هذا المجال.

تكشف هذه التطورات أن الذكاء الاصطناعي لم يعد عنصرًا مساعدًا للقوة، بل أصبح أحد مكوناتها الأساسية، وأن توزيع القدرات التكنولوجية بات يؤثر بصورة مباشرة في توزيع القوة داخل النظام الدولي.

(18) Joseph S. Nye Jr op cit, p٧٧.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي وتغير أنماط التنافس الدولي: أسهم الذكاء الاصطناعي في تغيير طبيعة التنافس بين القوى الكبرى، إذ لم يعد الصراع يدور حول السيطرة على الأراضي أو الموارد الطبيعية فحسب، وإنما أصبح يتركز حول السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة، وسلاسل توريد الرقائق الإلكترونية، والبنية التحتية الرقمية، والبيانات الضخمة^(١٩).

وقد انعكس ذلك في السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الكبرى، حيث اتجهت إلى فرض قيود على تصدير التقنيات الحساسة، وزيادة الدعم الحكومي للصناعات التكنولوجية، وتوسيع الإنفاق على البحث والتطوير، بهدف الحفاظ على التفوق العلمي والتقني.

فرضت الولايات المتحدة قيوداً على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين، كما شجعت الشركات الوطنية على توسيع إنتاجها داخل الأراضي الأمريكية، في حين كثفت الصين استثماراتها في الصناعات المحلية لتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب.

تعكس هذه الإجراءات انتقال المنافسة الدولية من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، وأصبحت التكنولوجيا تمثل وسيلة للردع والنفوذ لا تقل أهمية عن القوة العسكرية.

ثالثاً: الذكاء الاصطناعي وبرز فاعلين جدد في النظام الدولي: لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، إذ أدى التطور الرقمي إلى بروز شركات التكنولوجيا العالمية بوصفها أطرافاً تمتلك قدرات مالية وتقنية هائلة، وتؤثر في الاقتصاد

العالمي، وتدفقات المعلومات، وحتى في عملية صنع القرار السياسي^(٢٠).

وتزايد تأثير هذه الشركات نتيجة امتلاكها قواعد بيانات ضخمة، ومنصات رقمية يستخدمها مليارات الأفراد، فضلاً عن استثماراتها الكبيرة في تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي منحها قدرة على التأثير في السياسات العامة والأسواق الدولية.

تُعد شركات مثل Microsoft و Google و OpenAI و NVIDIA من أبرز الفاعلين في سباق الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح نجاحها في تطوير النماذج المتقدمة والحوسبة الفائقة ينعكس على السياسات الاقتصادية والتكنولوجية للدول التي تنتمي إليها.

يبين هذا الواقع أن توزيع القوة داخل النظام الدولي لم يعد يقتصر على الدول، بل أصبح يشمل شركات التكنولوجيا العملاقة، التي أضحت شريكاً في صياغة البيئة الاستراتيجية العالمية.

رابعاً: مستقبل توازنات القوة في ظل الذكاء الاصطناعي: تشير الاتجاهات الراهنة إلى أن الذكاء الاصطناعي سيواصل إعادة تشكيل بنية النظام الدولي خلال العقود المقبلة، مع تزايد أهمية الابتكار العلمي والقدرات الرقمية في تحديد مكانة الدول. كما يتوقع أن يؤدي هذا التحول إلى تصاعد المنافسة على استقطاب الكفاءات، وتطوير البنية الرقمية، وامتلاك القدرات الحاسوبية، بما يعزز من ظهور أنماط جديدة من القوة الدولية.

⁽²⁰⁾Klaus Schwab, op cit, p٧2.

⁽¹⁹⁾Henry Kissinger, Eric Schmidt & Daniel Huttenlocher, op cit, p٦٥.

وفي المقابل، يثير هذا التحول تحديات تتعلق بالفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، وإمكانية احتكار التكنولوجيا، وتزايد الاعتماد على الشركات الرقمية الكبرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعميق التفاوت في توزيع القوة العالمية. أدى الانتشار السريع للذكاء الاصطناعي التوليدي منذ عام ٢٠٢٢ إلى سباق عالمي لتطوير النماذج اللغوية الكبيرة، وأصبح امتلاك هذه التقنيات معيارًا للتقدم العلمي والاقتصادي، كما دفع العديد من الدول إلى إصدار استراتيجيات وطنية وتشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي.

يتضح أن الذكاء الاصطناعي لن يقتصر تأثيره على تطوير الوسائل التقنية، بل سيعيد تشكيل هيكل النظام الدولي نفسه، من خلال إعادة تعريف عناصر القوة، وإعادة ترتيب أولويات الأمن القومي، وتغيير طبيعة التوازنات الدولية.

يتبين أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أهم العوامل المؤثرة في بنية النظام الدولي، إذ أسهم في إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين، وأوجد أنماطًا جديدة من التنافس تقوم على المعرفة والبيانات والابتكار. كما أدى إلى بروز فاعلين جدد، وتعزيز أهمية السيادة الرقمية، وتحويل التكنولوجيا إلى أحد المراكز الرئيسية للنفوذ الدولي، الأمر الذي يجعل مستقبل النظام العالمي مرتبطًا بصورة وثيقة بمسار التطور في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

خلص هذا المبحث إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد يمثل مجرد تطور تقني، بل أصبح متغيرًا جيوبوليتيكيًا أسهم في إعادة صياغة مفاهيم القوة والتنافس داخل النظام الدولي. وقد بينت الدراسة أن الجيوبوليتيكا شهدت انتقالًا من الارتكاز على

الجغرافيا التقليدية والموارد الطبيعية إلى الاعتماد المتزايد على البيانات، والخوارزميات، والبنية التحتية الرقمية، والقدرات الحاسوبية، بوصفها ركائز جديدة لإنتاج القوة والنفوذ.

كما أظهر المبحث أن الذكاء الاصطناعي تحول إلى مورد استراتيجي تتنافس الدول على امتلاكه وتطويره، لما يوفره من مزايا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تعريف مفهوم القوة الوطنية الشاملة، وظهور أنماط جديدة من التنافس الدولي تتمحور حول السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة وسلاسل الإمداد الرقمية والبيانات الضخمة.

وتبين أيضًا أن التحول من الجيوبوليتيكا التقليدية إلى الجيوبوليتيكا الرقمية أسهم في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، من خلال بروز الفضاء السيبراني بوصفه مجالًا جديدًا للصراع والتعاون، واتساع مفهوم السيادة ليشمل السيادة الرقمية، إلى جانب تنامي دور الشركات التكنولوجية الكبرى بوصفها فاعلاً مؤثرًا في العلاقات الدولية، بما يعكس تحولًا في طبيعة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين.

وعليه، فإن مستقبل النظام الدولي سيظل مرتبطًا بدرجة كبيرة بقدرة الدول على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتأمين بنيتها الرقمية، وتعزيز استقلالها التكنولوجي، إذ أصبحت المنافسة على المعرفة والبيانات والابتكار العلمي تمثل أحد أبرز محددات المكانة الدولية، وتمهد لمرحلة جديدة من التفاعلات الجيوسياسية التي تتجاوز المفاهيم التقليدية للقوة إلى فضاءات رقمية أكثر تعقيدًا وتأثيرًا.

* صراع السيطرة على العقل العالمي في ظل المنافسة الجيوسياسية للذكاء الاصطناعي

بعد بيان الأسس النظرية لجيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي وتحليل دورها في إعادة تشكيل القوة والنظام الدولي، تبرز الحاجة إلى دراسة الكيفية التي تُترجم بها هذه التحولات إلى ممارسات جيوسياسية تعكس طبيعة التنافس بين القوى الكبرى على قيادة الثورة الرقمية. ويهدف هذا البحث إلى تحليل مظاهر صراع السيطرة على العقل العالمي من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي، وبيان انعكاساتها على مستقبل النظام الدولي. ولتحقيق ذلك، قُسم هذا البحث إلى مطلبين؛ يتناول المطلب الأول أدوات السيطرة على العقل العالمي في العصر الرقمي، بينما يختص المطلب الثاني بدراسة التنافس الدولي على قيادة الذكاء الاصطناعي وآفاق النظام العالمي في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة.

١- أدوات السيطرة على العقل العالمي في العصر الرقمي.

لم يعد التنافس الدولي في العصر الرقمي يقتصر على السيطرة على الموارد أو التفوق العسكري، بل امتد إلى التأثير في الإدراك الجمعي وتوجيه الوعي وصناعة السلوك عبر توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد أدى التطور الهائل في الخوارزميات، وتحليل البيانات الضخمة، والمنصات الرقمية، إلى بروز أدوات جديدة تمارس من خلالها الدول والشركات التكنولوجية أشكالاً متقدمة من النفوذ المعرفي والإعلامي. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب أدوات السيطرة على العقل العالمي في العصر الرقمي، من خلال الفرع الأول الذي

يبحث في دور البيانات الضخمة والخوارزميات بوصفها أدوات للنفوذ الاستراتيجي، والفرع الثاني الذي يسلط الضوء على الذكاء الاصطناعي والحرب المعرفية وصناعة الإدراك الجماهيري بوصفهما أحد أبرز مظاهر الصراع الجيوسياسي المعاصر.

الفرع الأول: البيانات الضخمة والخوارزميات بوصفها أدوات للنفوذ الاستراتيجي.

أصبحت البيانات الضخمة والخوارزميات من أهم مقومات القوة في البيئة الدولية المعاصرة، إذ لم تعد المعلومات مجرد مورد اقتصادي أو تقني، وإنما تحولت إلى أداة استراتيجية تؤثر في موازين القوى، وصنع القرار، وإدارة الصراعات، والتأثير في الرأي العام. وقد أسهم التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز قيمة البيانات، وجعلها أساساً لبناء نماذج قادرة على التنبؤ بالسلوك البشري، وتحليل الاتجاهات السياسية والاقتصادية، وإنتاج أدوات جديدة للنفوذ الدولي.

أولاً: البيانات الضخمة بوصفها مصدراً للقوة الاستراتيجية:

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین طفرة هائلة في حجم البيانات الناتجة عن الاستخدام المتزايد للإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي، والأجهزة الذكية، وأنظمة الاستشعار، والتعاملات الرقمية، الأمر الذي أدى إلى بروز ما يعرف بالبيانات الضخمة. ولم تعد قيمة هذه البيانات مرتبطة بحجمها فقط، وإنما بقدرة الدول والمؤسسات على جمعها وتحليلها واستثمارها في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية.^(٢١)

(٢١) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات الاستراتيجية، الدوحة، ٢٠٢٣، ص ٣٢.

وتكمن الأهمية الاستراتيجية للبيانات الضخمة في أنها تمنح صانع القرار القدرة على فهم اتجاهات المجتمعات، وتحليل السلوك الفردي والجماعي، واستشراف الأزمات قبل وقوعها، وهو ما جعلها عنصرًا أساسيًا في بناء القوة الوطنية. كما أصبحت الدول التي تمتلك قواعد بيانات واسعة وبنية تحتية رقمية متطورة أكثر قدرة على تعزيز تنافسيتها الاقتصادية، وتحقيق التفوق في مجالات الأمن والدفاع والابتكار العلمي.

وقد انعكس ذلك في تبني العديد من الدول استراتيجيات وطنية للتحويل الرقمي، تضمنت إنشاء مراكز وطنية للبيانات، وتعزيز أمن المعلومات، وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن استثمار البيانات في دعم التنمية وصنع القرار.

ومثال ذلك استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء بنية متقدمة للبيانات والذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي، وربطت إدارة الخدمات الحكومية بمنصات رقمية تعتمد على تحليل البيانات، الأمر الذي عزز كفاءة الإدارة العامة، وسرعة اتخاذ القرار، ورفع مستوى التنافسية الدولية.

يتضح أن البيانات الضخمة أصبحت موردًا استراتيجيًا يعادل في أهميته الموارد الاقتصادية التقليدية، وأن امتلاك القدرة على إدارتها وتحليلها يمثل أحد المؤشرات الرئيسة لقوة الدولة في البيئة الدولية المعاصرة، الأمر الذي أدى إلى انتقال التنافس الدولي من السيطرة على الموارد المادية إلى السيطرة على الموارد المعلوماتية.

ثانيًا: الخوارزميات وأثرها في صناعة النفوذ الدولي: تمثل الخوارزميات القلب النابض لأنظمة الذكاء الاصطناعي، إذ تتولى معالجة البيانات وتحليلها واستخلاص الأنماط والمؤشرات التي يعتمد عليها صانع القرار في مختلف المجالات. وقد تجاوز دورها الجوانب التقنية، لتصبح أداة مؤثرة في تشكيل الرأي العام، وإدارة المحتوى الرقمي، وتوجيه السلوك الاجتماعي، وترتيب الأولويات الإعلامية.

وأصبح التحكم في تصميم الخوارزميات وتطويرها يمثل أحد مظاهر القوة الرقمية، لأنها تحدد طبيعة المعلومات التي تصل إلى المستخدم، وآليات انتشار الأخبار، ومستوى ظهور المحتوى، وهو ما يمنح الجهات المالكة لهذه التقنيات قدرة كبيرة على التأثير في إدراك الأفراد وتوجهاتهم السياسية والاجتماعية^(٢٢).

كما تستخدم الخوارزميات في تحليل المزاج العام، ورصد التحولات السياسية، وإدارة الحملات الإعلامية، وتقديم رسائل موجهة لفئات محددة، وهو ما جعلها عنصرًا أساسيًا في المنافسة الجيوسياسية بين القوى الكبرى^(٢٣).

أظهرت العديد من الحملات الانتخابية الحديثة اعتمادًا متزايدًا على تحليل البيانات والخوارزميات لتحديد توجهات الناخبين، وتصميم رسائل إعلامية تتوافق مع اهتمامات كل شريحة، بما يزيد من فاعلية الحملات السياسية ويؤثر في سلوك الناخبين.

تكشف هذه التطبيقات أن الخوارزميات لم تعد مجرد أدوات برمجية، بل تحولت إلى وسيلة للنفوذ السياسي والإعلامي،

(٢٢) محمد عبد الحميد، الإعلام الجديد والاتصال الرقمي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٦٥.

(٢٣) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذكاء الاصطناعي والأمن القومي، أبو ظبي، ٢٠٢١، ص ١٣٢.

وأحد أهم عناصر القوة الناعمة الرقمية التي تستخدمها الدول والمؤسسات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ثالثاً: البيانات والخوارزميات في التنافس الجيوسياسي: أصبح امتلاك البيانات والخوارزميات محوراً رئيساً للتنافس بين القوى الكبرى، لما يمثله من أساس لتطوير الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الأمن السيبراني، وتحقيق التفوق الاقتصادي والعسكري. ولذلك اتجهت الدول إلى سن تشريعات خاصة بحماية البيانات، وإنشاء مراكز وطنية للأمن السيبراني، وزيادة الاستثمارات في البحث العلمي والتقنيات الرقمية^(٢٤).

كما برزت المنافسة على استقطاب الكفاءات العلمية، وتطوير مراكز الحوسبة الفائقة، وإنتاج الرقائق الإلكترونية، باعتبارها عناصر مكملة لقدرة الدول على استثمار البيانات في تحقيق النفوذ الدولي. وأصبحت البيانات إحدى ركائز الأمن القومي، بعد أن أثبتت التجارب الحديثة أن السيطرة على تدفق المعلومات لا تقل أهمية عن السيطرة على الموارد الطبيعية أو القدرات العسكرية.

أدت المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى تشديد القيود على نقل البيانات الحساسة، وفرض ضوابط على تصدير التقنيات المتقدمة، في إطار حماية التفوق التكنولوجي وتعزيز الأمن القومي.

يعكس هذا الواقع أن البيانات والخوارزميات أصبحت جزءاً من البنية الجيوسياسية للنظام الدولي، وأن الدول التي تمتلك

القدرة على إنتاج المعرفة الرقمية وتحليلها ستكون الأقدر على التأثير في مسارات التنافس الدولي خلال العقود المقبلة.

يتبين أن البيانات الضخمة والخوارزميات أصبحتا من أهم أدوات النفوذ الاستراتيجي في العصر الرقمي، لما توفرانه من قدرة على إنتاج المعرفة، وتحليل السلوك، ودعم القرار، والتأثير في المجتمعات. كما أدى تزايد الاعتماد عليهما إلى إعادة تعريف مفهوم القوة، وتحويل البيانات إلى أصل استراتيجي تنافس الدول على امتلاكه وحمايته، الأمر الذي جعل الذكاء الاصطناعي أحد أهم مركاتر الجيوبوليتيكا المعاصرة.

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي والحرب المعرفية وصناعة الإدراك الجماهيري.

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحول نوعي في طبيعة الصراعات الدولية، فلم تعد المنافسة بين الدول تقتصر على استخدام الأدوات العسكرية والاقتصادية التقليدية، وإنما امتدت إلى المجال المعرفي الذي أصبح أحد أهم ميادين الصراع في القرن الحادي والعشرين. وقد أسهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرة على تحليل البيانات، وإنتاج المحتوى، والتأثير في الإدراك الجماهيري، الأمر الذي جعل الحرب المعرفية إحدى الأدوات الرئيسة لتحقيق النفوذ الاستراتيجي وإعادة تشكيل اتجاهات الرأي العام.

أولاً: مفهوم الحرب المعرفية وعلاقتها بالذكاء الاصطناعي: تُعد الحرب المعرفية أحد الأنماط الحديثة للصراع، وتهدف إلى التأثير في إدراك الأفراد والجماعات، وإعادة تشكيل قناعاتهم واتجاهاتهم بما يخدم الأهداف السياسية والاستراتيجية للدول أو

(٢٤) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤، ص ٤٣.

الجهات الفاعلة. وتختلف عن الحرب التقليدية في أنها تستهدف العقل البشري بدلاً من استهداف البنية المادية، وتعتمد على المعلومات، والإعلام، والفضاء الرقمي، والذكاء الاصطناعي بوصفها أدوات رئيسة لتحقيق التأثير^(٢٥).

وقد أدى الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أساليب الحرب المعرفية بصورة غير مسبقة، نتيجة قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات، والتعرف على الأنماط السلوكية، وتصميم رسائل إعلامية موجهة لفئات محددة، بما يزيد من فاعلية عمليات التأثير النفسي والإعلامي. كما أصبحت الخوارزميات قادرة على تحديد اهتمامات المستخدمين، واقتراح المحتوى الأكثر تأثيراً في توجهاتهم، الأمر الذي منح الجهات الفاعلة وسائل أكثر دقة في إدارة الحملات الإعلامية.

خلال العديد من الانتخابات والاستفتاءات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة، استُخدمت تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي في دراسة سلوك الناخبين وتصميم رسائل إعلامية تتوافق مع خصائص كل فئة اجتماعية، بما يسهم في التأثير في قراراتها الانتخابية.

يبين ذلك أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد وسيلة تقنية لتحليل المعلومات، وإنما تحول إلى أداة استراتيجية لإدارة الإدراك الجماهيري، الأمر الذي جعل الحرب المعرفية أحد أهم مجالات التنافس بين القوى الدولية.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي وصناعة الإدراك الجماهيري:
أصبحت منصات التواصل الاجتماعي تعتمد بصورة متزايدة

على خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تحديد المحتوى الذي يصل إلى المستخدمين، وترتيب الأخبار، واقتراح الموضوعات الأكثر جذباً للاهتمام، وهو ما يمنح هذه الخوارزميات دوراً كبيراً في تشكيل الإدراك الجماهيري وصناعة الرأي العام^(٢٦).

كما أسهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنتاج النصوص والصور ومقاطع الفيديو بدرجة عالية من الواقعية، الأمر الذي زاد من صعوبة التمييز بين المحتوى الحقيقي والمحتوى المصطنع، وأوجد تحديات جديدة تتعلق بانتشار المعلومات المضللة، وتوجيه الرأي العام، والتأثير في الثقة بالمؤسسات الرسمية والإعلامية.

وقد انعكس ذلك في استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن الحملات الإعلامية والسياسية، حيث أصبحت الجهات الفاعلة قادرة على إنتاج محتوى ضخم خلال وقت قصير، وتوجيهه إلى جمهور محدد اعتماداً على تحليل البيانات والخصائص السلوكية للمستخدمين.

شهدت العديد من الأزمات الدولية انتشار مقاطع فيديو وصور مولدة بالذكاء الاصطناعي (Deepfake)، استُخدمت في نشر معلومات مضللة وإثارة الرأي العام، الأمر الذي دفع العديد من الحكومات إلى تطوير آليات تقنية وتشريعية للكشف عن هذا النوع من المحتوى^(٢٧).

يوضح هذا المثال أن الذكاء الاصطناعي أصبح قادراً على إعادة تشكيل البيئة المعلوماتية بصورة تؤثر في إدراك الأفراد

(٢٥) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذكاء الاصطناعي والأمن القومي، مصدر سابق، ص ٣٢.
(٢٦) محمد عبد الحميد، الإعلام الجديد والاتصال الرقمي، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٢٧) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، مصدر سابق، ص ٤٤.

والجماعات، وهو ما يجعل السيطرة على المحتوى الرقمي جزءاً من أدوات القوة والنفوذ في العلاقات الدولية.

ثالثاً: الحرب المعرفية وأثرها في التنافس الجيوسياسي:
أصبحت الحرب المعرفية أحد الأبعاد الرئيسة للصراع الجيوسياسي، حيث تسعى الدول إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز صورتها الدولية، والتأثير في الرأي العام الخارجي، وإضعاف الخصوم من خلال الحملات الإعلامية الرقمية، والعمليات النفسية، والتلاعب بالمعلومات^(٢٨).

وقد أدى هذا الواقع إلى اتساع مفهوم الأمن القومي ليشمل الأمن المعرفي، الذي يهدف إلى حماية المجتمع من حملات التضليل الإعلامي، والهجمات المعلوماتية، ومحاولات التأثير في الهوية الوطنية والثقة بالمؤسسات. كما أصبح امتلاك القدرات التقنية في مجالات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي عنصراً مهماً في بناء منظومات الدفاع المعرفي للدول.

خلال الحرب الروسية-الأوكرانية استخدمت الأطراف المتنازعة الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الإعلامي، وتحليل اتجاهات الرأي العام، وإدارة الحملات الرقمية الموجهة إلى الجمهور المحلي والدولي، بالتوازي مع العمليات العسكرية التقليدية.

يعكس هذا المثال تداخل الحرب المعرفية مع الأدوات العسكرية والسياسية، ويؤكد أن السيطرة على الإدراك أصبحت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الصراع المعاصر، وأن الذكاء الاصطناعي يمثل المحرك الرئيس لهذا التحول.

يتبين أن الذكاء الاصطناعي أسهم في تطوير الحرب المعرفية وتحويلها إلى أحد أهم أدوات النفوذ في البيئة الدولية، من خلال توظيف البيانات والخوارزميات في تشكيل الإدراك الجماهيري، وصناعة الرأي العام، وإدارة الحملات الإعلامية. كما أدى إلى تعاظم أهمية الأمن المعرفي، وفرض على الدول تطوير استراتيجيات قادرة على مواجهة التهديدات الرقمية وحماية مجتمعاتها من عمليات التضليل والتلاعب بالمعلومات، الأمر الذي يجعل الحرب المعرفية أحد أبرز أبعاد التنافس الجيوسياسي في العصر الرقمي.

٢- التنافس الدولي على قيادة الذكاء الاصطناعي وآفاق النظام العالمي.

أصبح التنافس على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مظاهر الصراع الجيوسياسي في النظام الدولي المعاصر، بعد أن تحول الذكاء الاصطناعي إلى ركيزة أساسية في بناء القوة الوطنية وتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري. ولم تعد المنافسة الدولية تقتصر على امتلاك التكنولوجيا، بل امتدت إلى وضع المعايير المنظمة لها، والسيطرة على سلاسل الإمداد الرقمية، واستقطاب الكفاءات العلمية، بما ينعكس بصورة مباشرة على مستقبل النظام الدولي وتوازنات القوة العالمية. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب الفرع الأول الذي يبحث في التنافس بين القوى الكبرى على قيادة الذكاء الاصطناعي وأبعاده الجيوسياسية، بينما يخصص الفرع الثاني لدراسة مستقبل النظام الدولي في ظل سباق الذكاء الاصطناعي،

(٢٨) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات الاستراتيجية، مصدر سابق، ص ١١١.

وتحليل انعكاساته على موازين القوى والتحول الجيوسياسية العالمية.

الفرع الأول: التنافس بين القوى الكبرى على الهيمنة في مجال الذكاء الاصطناعي.

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم مجالات التنافس بين القوى الكبرى في القرن الحادي والعشرين، بعد أن تحول من تقنية داعمة للتنمية إلى ركيزة استراتيجية تؤثر في موازين القوة والنفوذ داخل النظام الدولي. ولم تعد الدول تتنافس على امتلاك تطبيقات الذكاء الاصطناعي فحسب، وإنما امتد التنافس ليشمل السيطرة على البيانات، وأشباه الموصلات، والحوسبة الفائقة، وسلاسل الإمداد التكنولوجية، واستقطاب الكفاءات العلمية، ووضع المعايير الدولية المنظمة لاستخدام هذه التقنيات. ومن ثم، غدا سباق الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مظاهر الصراع الجيوسياسي، لما له من تأثير مباشر في إعادة تشكيل النظام الدولي ومستقبل القيادة العالمية.

أولاً: التنافس الأمريكي-الصيني على قيادة الذكاء الاصطناعي: تُعد الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية الفاعلين الرئيسيين في سباق الذكاء الاصطناعي، حيث تنظر كل منهما إلى هذه التقنية بوصفها أساساً للحفاظ على المكانة الدولية وتعزيز النفوذ الاستراتيجي. وتمتلك الولايات المتحدة مزايا تنافسية تتمثل في ريادتها في البحث العلمي، واحتضانها كبرى شركات التكنولوجيا، وامتلاكها منظومة متقدمة للابتكار، فضلاً عن تفوقها في تطوير النماذج اللغوية والبرمجيات المتقدمة (٢٩).

في المقابل، تبنت الصين منذ عام ٢٠١٧ خطة وطنية طموحة تهدف إلى التحول إلى الدولة الرائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال زيادة الإنفاق على البحث العلمي، ودعم الشركات الوطنية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والقطاع الصناعي (٣٠).

وقد انعكس هذا التنافس في تبادل القيود على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة، والحد من انتقال التكنولوجيا الحساسة، وفرض قيود على الاستثمارات في بعض القطاعات الرقمية، بما يعكس انتقال المنافسة من المجال الاقتصادي إلى المجال الجيوسياسي.

أقرت الولايات المتحدة قانون CHIPS and Science Act لدعم صناعة أشباه الموصلات، في حين كثفت الصين استثماراتها في إنتاج الرقائق الإلكترونية محلياً لتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب وتعزيز استقلالها التكنولوجي.

يتضح أن جوهر التنافس الأمريكي-الصيني لا يتمثل في امتلاك تطبيقات الذكاء الاصطناعي فقط، وإنما في السيطرة على المنظومة التكنولوجية الكاملة التي تشمل البيانات، والقدرات الحاسوبية، والرقائق الإلكترونية، والكفاءات العلمية، الأمر الذي يجعل الذكاء الاصطناعي أحد أهم أدوات إعادة توزيع القوة في النظام الدولي.

ثانياً: دور القوى الدولية الأخرى في سباق الذكاء الاصطناعي: لم يعد سباق الذكاء الاصطناعي حكراً على

(30) Kai-Fu Lee op cit, p٥٤.

(29) Henry Kissinger, Eric Schmidt & Daniel Huttenlocher op cit, p٦٥.

الولايات المتحدة والصين، بل انضمت إليه قوى دولية أخرى سعت إلى تعزيز مكانتها في الاقتصاد الرقمي العالمي. فقد عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير إطار قانوني وتنظيمي للذكاء الاصطناعي يوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية، مع زيادة الاستثمارات في البحث العلمي والبنية الرقمية (٣١).

كما أولت اليابان وكوريا الجنوبية أهمية كبيرة لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات الصناعة والروبوتات، في حين اتجهت الهند إلى الاستثمار في الكفاءات البشرية والبرمجيات، مستفيدة من قاعدة واسعة من المهندسين والمبرمجين. وعلى المستوى العربي، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، وربطت هذه الاستراتيجيات بخطة التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي.

ومثال على ذلك إصدار دولة الإمارات استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١، التي تستهدف توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والاقتصادية، وتعزيز مكانة الدولة مركزاً إقليمياً للتقنيات المتقدمة.

تكشف هذه التطورات أن سباق الذكاء الاصطناعي أصبح عالمياً، إلا أن قدرة الدول على المنافسة تختلف تبعاً لحجم استثماراتها، ومستوى تطورها العلمي، وامتلاكها للبنية التحتية الرقمية، الأمر الذي يعيد تشكيل خريطة النفوذ الدولي.

ثالثاً: الأبعاد الجيوسياسية لسباق الذكاء الاصطناعي: أدى احتدام المنافسة في مجال الذكاء الاصطناعي إلى بروز أبعاد جيوسياسية جديدة، تمثلت في إعادة تشكيل التحالفات

الدولية، وتساعد المنافسة على الموارد التكنولوجية، وظهور مفهوم السيادة الرقمية بوصفه أحد مكونات الأمن القومي. كما أصبح التفوق في الذكاء الاصطناعي عاملاً مؤثراً في رسم السياسات التجارية، والاستثمارات الدولية، والتعاون العلمي، وحتى في العلاقات الدبلوماسية.

ومن ناحية أخرى، أسهم هذا السباق في تعزيز أهمية الصناعات المرتبطة بالرقائق الإلكترونية، والحوسبة الفائقة، والحوسبة السحابية، ومراكز البيانات، باعتبارها ركائز أساسية لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي. لذلك اتجهت الدول إلى تنوع سلاسل الإمداد، وتقليل الاعتماد على الموردين الخارجيين، وزيادة الإنفاق على الابتكار والبحث العلمي (٣٢).

ومثال على ذلك دفعت القيود المفروضة على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة العديد من الدول إلى إطلاق برامج وطنية لدعم الصناعات التكنولوجية المحلية، وتقليل مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية.

يؤكد ذلك أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجاًلاً للتنافس العلمي فقط، بل أصبح أداة لإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية، وأن السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة تمثل أحد أهم محددات القوة في النظام الدولي المعاصر.

يتبين أن التنافس على قيادة الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أبرز مظاهر الصراع الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين، وأن هذا التنافس يتجاوز حدود التطور التقني ليشمل إعادة تشكيل موازين القوى، والتحالفات الدولية، وسلاسل الإمداد التكنولوجية، والمعايير المنظمة للاقتصاد الرقمي. كما

(32) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذكاء الاصطناعي والأمن القومي، مصدر سابق، ص ٤٣.

(31) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات الاستراتيجية، مصدر سابق، ص ١١٢

تؤكد التجارب الدولية أن الدول القادرة على امتلاك منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي ستكون الأكثر قدرة على التأثير في مستقبل النظام الدولي، بما يجعل الذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية للقيادة العالمية خلال العقود المقبلة.

الفرع الثاني: مستقبل النظام الدولي في ظل سباق الذكاء الاصطناعي والسيادة الرقمية

أصبح سباق الذكاء الاصطناعي أحد أهم العوامل المؤثرة في مستقبل النظام الدولي، بعد أن تحول إلى عنصر رئيس في إنتاج القوة وإعادة توزيعها بين الفاعلين الدوليين. فمع تزايد الاعتماد على البيانات، والقدرات الحاسوبية، والخوارزميات المتقدمة، لم يعد مستقبل النظام الدولي يتحدد فقط بميزان القوى العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبح مرتبطاً بدرجة كبيرة بالتفوق التكنولوجي والقدرة على قيادة الثورة الرقمية. ومن ثم، فإن دراسة مستقبل النظام الدولي في ظل سباق الذكاء الاصطناعي تكتسب أهمية خاصة، لما تحمله من دلالات تتعلق بتحويلات القيادة العالمية، وإعادة تشكيل التحالفات، وظهور أنماط جديدة من التنافس الجيوسياسي.

أولاً: الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل النظام الدولي: أدى التطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي إلى إعادة النظر في طبيعة النظام الدولي، إذ أصبح امتلاك التكنولوجيا المتقدمة أحد أهم محددات القوة والنفوذ، الأمر الذي أسهم في انتقال النظام الدولي من الاعتماد على عناصر القوة التقليدية إلى منظومة أكثر ارتباطاً بالمعرفة والابتكار. كما أدى هذا التحول إلى بروز مفهوم "القوة الرقمية"، الذي يعبر عن قدرة الدولة على التحكم في البيانات،

والبنية التحتية الرقمية، والخوارزميات، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي⁽³³⁾.

وقد انعكس ذلك في ازدياد أهمية الاستثمارات في البحث العلمي، والجامعات، ومراكز الابتكار، وشركات التكنولوجيا، بوصفها أدوات لإنتاج القوة الوطنية. وأصبح نجاح الدول في هذه المجالات معياراً رئيساً لتحديد مكانتها في النظام الدولي، بما أدى إلى تغير تدريجي في موازين القوى العالمية.

ومثال ذلك أدى التفوق الأمريكي في تطوير النماذج اللغوية الضخمة، إلى جانب التقدم الصيني في تطبيقات الذكاء الاصطناعي الصناعية، إلى تعزيز مكانة الدولتين بوصفهما القوتين الأكثر تأثيراً في رسم مستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي. تكشف هذه التطورات أن الذكاء الاصطناعي لم يعد قطاعاً اقتصادياً فحسب، بل أصبح أحد المكونات الأساسية للنظام الدولي، وأن الدول القادرة على إنتاج التكنولوجيا ستكون الأكثر قدرة على صياغة قواعد النظام العالمي مستقبلاً.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل التحالفات الدولية: أدى تصاعد المنافسة في مجال الذكاء الاصطناعي إلى إعادة صياغة أنماط التعاون والتحالف بين الدول، حيث أصبحت الشراكات التكنولوجية تمثل عنصراً رئيساً في العلاقات الدولية. فلم تعد التحالفات تقوم على اعتبارات العسكرية أو السياسية فقط، بل امتدت لتشمل التعاون في مجالات البحث العلمي، وأشباه الموصلات، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي.

كما برزت تكتلات دولية تهدف إلى تأمين سلاسل توريد التكنولوجيا، وتقليل الاعتماد على الموردين الخارجيين،

(33) Joseph S. Nye Jr op cit, p٦٩.

وحماية الصناعات الرقمية من المنافسة غير المتكافئة. ويعكس ذلك إدراك الدول أن التفوق في الذكاء الاصطناعي أصبح قضية أمن قومي، وليس مجرد قضية تنمية أو اقتصادية^(٣٤).

اذ عززت الولايات المتحدة تعاونها مع اليابان وكوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي في مجالات الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، بينما وسعت الصين شراكاتها التكنولوجية مع عدد من الدول الآسيوية والإفريقية في إطار مبادرة "الحزام والطريق الرقمي".

يدل ذلك على أن التحالفات المستقبلية ستقوم بصورة متزايدة على المصالح التكنولوجية، وأن الذكاء الاصطناعي أصبح عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية العالمية.

ثالثاً: تحديات النظام الدولي في عصر الذكاء الاصطناعي:
على الرغم من الفرص الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، فإنه يفرض تحديات معقدة تتعلق بالأمن الدولي، والسيادة الرقمية، وأخلاقيات استخدام التكنولوجيا، واتساع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية. كما يثير الانتشار الواسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مخاوف تتعلق باستخدامها في تطوير الأسلحة الذاتية، والهجمات السيبرانية، والتضليل الإعلامي، وانتهاك الخصوصية.

ومن ناحية أخرى، أدى احتكار عدد محدود من الشركات والدول للتقنيات المتقدمة إلى بروز مخاوف من تركيز القوة الرقمية في أيدي فاعلين محددين، الأمر الذي قد يخل

بمبدأ تكافؤ الفرص داخل النظام الدولي ويزيد من حدة التفاوت بين الدول^(٣٥).

أثار الانتشار الواسع لتقنيات التزييف العميق (Deepfake) مخاوف متزايدة لدى الحكومات والمنظمات الدولية، نتيجة استخدامها في نشر معلومات مضللة، والتأثير في العمليات الانتخابية، وتهديد الأمن المجتمعي.

يوضح هذا المثال أن التطور التكنولوجي لا يقتصر على تعزيز القوة، بل يفرض في الوقت ذاته تحديات تتطلب تطوير قواعد دولية جديدة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، بما يحقق التوازن بين الابتكار ومتطلبات الأمن والاستقرار.

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي: تشير الاتجاهات الحالية إلى أن مستقبل النظام الدولي سيتحدد بدرجة كبيرة وفق قدرة الدول على توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز قوتها الوطنية. ويمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية؛ يتمثل الأول في استمرار هيمنة الولايات المتحدة على النظام التكنولوجي العالمي، والثاني في انتقال النظام الدولي إلى حالة من الثنائية القطبية الرقمية بين الولايات المتحدة والصين، أما الثالث فيقوم على تعددية تكنولوجية تشارك فيها قوى أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والهند واليابان، بما يؤدي إلى توزيع أكثر توازناً للقوة العالمية.

ويظل تحقق أي من هذه السيناريوهات مرتبطاً بعوامل متعددة، من بينها سرعة الابتكار، والسياسات الحكومية، والاستثمارات في البحث العلمي، ومدى نجاح الدول في بناء منظومات وطنية مستقلة للذكاء الاصطناعي.

(٣٥) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات الاستراتيجية، مصدر سابق، ص ١٣٢.

Henry Kissinger, Eric Schmidt & Daniel Huttenlocher op cit, p٦٥.

يشير التوسع في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي الوطنية، التي تجاوز عددها عشرات الاستراتيجيات حول العالم، إلى أن معظم الدول أصبحت تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة أساسية لتعزيز مكانتها الدولية خلال العقود المقبلة. يتبين أن مستقبل النظام الدولي لن يتحدد فقط بحجم القوة العسكرية أو الاقتصادية، وإنما بقدرة الدول على قيادة الثورة الرقمية، وامتلاك المعرفة، والتحكم في البيانات، وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يجعل التكنولوجيا العامل الأكثر تأثيراً في رسم ملامح النظام العالمي الجديد.

يتضح أن سباق الذكاء الاصطناعي يمثل نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، إذ أصبح عاملاً رئيساً في إعادة تشكيل النظام الدولي، وإعادة توزيع القوة، وصياغة التحالفات، وتحديد ملامح القيادة العالمية. كما أن استمرار التنافس في هذا المجال سيؤدي إلى تعاظم أهمية القوة الرقمية، ويجعل التفوق التكنولوجي أحد أهم مرتكزات المكانة الدولية، بما يفرض على الدول الاستثمار في الابتكار، وتطوير رأس المال البشري، وبناء منظومات وطنية قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في البيئة الدولية.

خلص هذا المبحث إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية متقدمة، بل أصبح أداة جيوسياسية فاعلة في إعادة تشكيل موازين القوة والنفوذ داخل النظام الدولي، من خلال توظيف البيانات الضخمة والخوارزميات والفضاء الرقمي في تحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز الاستخدامات التقنية والاقتصادية التقليدية. وقد أسهم هذا التحول في بروز أنماط جديدة من الصراع، تستهدف التأثير في الإدراك الجماهيري،

وصناعة الرأي العام، وإدارة البيئة المعلوماتية، الأمر الذي جعل الحرب المعرفية أحد أبرز ميادين المنافسة الدولية في العصر الرقمي.

كما بين المبحث أن البيانات الضخمة والخوارزميات أصبحت تمثل أصولاً استراتيجية تعادل في أهميتها الموارد الطبيعية، وأن امتلاك القدرة على جمعها وتحليلها وتوظيفها يمنح الدول ميزة تنافسية في مجالات الأمن القومي، وصنع القرار، والتأثير السياسي والإعلامي. وأدى ذلك إلى انتقال الصراع من السيطرة على المجال الجغرافي إلى السيطرة على المجال المعرفي، حيث أصبح العقل البشري أحد أهم أهداف التنافس الجيوسياسي.

وتوصل المبحث أيضاً إلى أن احتدام المنافسة بين القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية الذكاء الاصطناعي في تحديد مكانة الدول داخل النظام الدولي، وأن هذا التنافس لا يقتصر على تطوير التطبيقات التقنية، بل يشمل السيطرة على البيانات، وأشياء الموصلات، والبنية التحتية الرقمية، والمعايير الدولية المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

كما أوضح أن مستقبل النظام الدولي سيكون أكثر ارتباطاً بقدرة الدول على تحقيق الاستقلال التكنولوجي، وبناء منظومات وطنية للابتكار، واستثمار الذكاء الاصطناعي في تعزيز التنمية والأمن والقدرة التنافسية. وفي المقابل، يفرض هذا التحول تحديات متزايدة تتعلق بالأمن السيبراني، والسيادة الرقمية، وحماية الخصوصية، وأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يستدعي تطوير أطر قانونية ودولية

قادرة على تنظيم هذه التكنولوجيا بما يحقق التوازن بين متطلبات الابتكار والحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

وعليه، فإن صراع السيطرة على العقل العالمي لم يعد تصورًا نظريًا، بل أصبح أحد أهم ملامح البيئة الدولية المعاصرة، حيث تتنافس الدول على امتلاك أدوات التأثير المعرفي والرقمي، بما يجعل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل التي ستحدد شكل النظام الدولي وتوازنات القوة العالمية خلال العقود المقبلة. * الخاتمة.

أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية حديثة، بل أصبح أحد أهم محددات القوة في النظام الدولي وأحد المرتكزات الأساسية للجيوبوليتيكا المعاصرة. وقد أدى التحول الرقمي إلى انتقال التنافس الدولي من السيطرة على الموارد الطبيعية والجغرافيا التقليدية إلى التنافس على البيانات، والخوارزميات، والبنية التحتية الرقمية، والقدرات التكنولوجية.

كما أظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي أعاد تعريف مفهوم القوة الوطنية، إذ أصبحت المعرفة والابتكار والقدرة على توظيف البيانات عناصر حاسمة في تعزيز المكانة الدولية، في الوقت الذي برزت فيه البيانات الضخمة والخوارزميات والحرب المعرفية بوصفها أدوات جديدة للتأثير والنفوذ في البيئة الدولية.

وأكد البحث أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية يمثل المحور الرئيس لسباق الذكاء الاصطناعي، مع تنامي دور قوى دولية وإقليمية أخرى في هذا المجال، بما يعكس انتقال الصراع إلى ميادين التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. وفي المقابل، يفرض هذا التحول تحديات

متزايدة تتعلق بالأمن السيبراني، والسيادة الرقمية، وحكومة الذكاء الاصطناعي.

وانتهى البحث إلى أن مستقبل النظام الدولي سيكون مرتبطاً بقدرة الدول على تطوير منظومات وطنية للذكاء الاصطناعي، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وتحقيق الاستقلال التكنولوجي، بما يجعل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل موازين القوى والقيادة العالمية خلال العقود المقبلة.

* استنتاجات البحث

١- أثبت البحث أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أهم محددات القوة في النظام الدولي، وأداة رئيسة في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية.

٢- انتقلت الجيوبوليتيكا من التركيز على الجغرافيا التقليدية إلى الجغرافيا الرقمية القائمة على البيانات والخوارزميات والبنية التحتية التكنولوجية.

٣- تحولت البيانات الضخمة والخوارزميات إلى موارد استراتيجية تستخدمها الدول لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني. ٤- أسهم الذكاء الاصطناعي في بروز الحرب المعرفية بوصفها نمطاً جديداً من الصراع يعتمد على التأثير في الإدراك والرأي العام.

٥- يمثل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية المحرك الرئيس لسباق الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل التوازنات الدولية.

٦- أدى الذكاء الاصطناعي إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل الأمن السيبراني والسيادة الرقمية والأمن المعرفي.

٧- أصبح التفوق في الذكاء الاصطناعي والابتكار التكنولوجي معيارًا أساسيًا لتحديد المكانة الدولية للدول.

٨- يتجه مستقبل النظام الدولي نحو تعاظم دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في رسم موازين القوة والقيادة العالمية.

* توصيات البحث

١- تبني استراتيجيات وطنية لتطوير الذكاء الاصطناعي وربطها بمتطلبات الأمن القومي والتنمية المستدامة.

٢- تعزيز الاستثمار في البحث العلمي والابتكار وإعداد الكفاءات المتخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات.

٣- تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لحماية البيانات، وضمان الاستخدام الآمن والأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

٤- توسيع التعاون الدولي والإقليمي في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، ونقل التكنولوجيا.